ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://www.iasj.net/iasj/journal/356/about

The Concept of cooperating Dialogue in Imam Al-Ghazali

Prof. Dr. Huda Salah Rashid*
Tikrit University - Department of Arabic Language
Huda-rashed@tu.edu.iq
&
M. Dr. Numan Muhammad Aziz
Tikrit University - Department of Arabic Language
Noman.azeez@tu.edu.iq
&
Dr. Aisha Mohammed Othman
Imam Mahdi University
Aishamustafa525@gmail.com

Received: 12/ 4 / 2023, **Accepted:** 2 / 5 /2023, **Online Published: 15 / 7/2023**

©2023. This is an open Access Article under The Cc by LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract

The concept of cooperating dialogic is the most important one in which the theory of verbal acts relies, and this concept for Grace constitutes the backbone of verbal activity, as it enables interlocutors to ensure uninterrupted communication, so each part of the discourse admits to itself and to others the right to take turn of speaking, and perhaps the lack of understanding between the interlocutors is due to the absence of that mutual recognition from the beginning.

We note that this concept and its ramifications acquire a social and moral dimension, as it helps in the organic control of social relations, as we find that the tyranny of private interests among the interlocutors may expose this concept to danger.

* **Corresponding Author**: Dr. Huda Salah**, E.Mail**: Huda-rashed@tu.edu.iq
, Affiliation:Tikrit University - Iraq

We have noticed that this concept, which is said by the Western modernists, has its origins rooted in the Arabs since ancient times, so we dealt with the study of Imam Al-Ghazali, revealing Imam Al-Ghazali's knowledge of his reliance on it in explaining human relations with each other and organizing society based on this concept.
Keywords: verabal action, dialogue cooperation, verabal exchange.

التعاون الحواري عند الغزالي

أ.د. هدى صلاح رشيد

كلية التربية للبنات جامعة تكريت

و

م.د. نعمان محمد عزيز

كلية التربية للبنات جامعة تكريت

و

ا.م.د. عائشة محمد عثمان مصطفى

جامعة الإمام المهدي/ كُليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

الملخص

أهداف البحث:

– الكشف عن مفهوم التعاون الحواري كواحد من أهم المفاهيم التي اعتمدت عليها نظرية الأفعال اللفظية.

– إلقاء الضوء على أن مفهوم التعاون الحواري يمثل العمود الفقري للنشاط اللفظي عند غرايس .

– إثبات مرجعية أصل نظرية الأفعال اللفظية إلى العرب منذ القدم.

منهج البحث: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

أهمية البحث: تكمن الأهمية في ضـــرورة التأصـــيل لجهود العلماء العرب في كثير من العلوم والنظريات التي أصـــبحث أســـاســـاً انطلق منه الباحثون في الغرب وبنوا عليه نظريات عديدة، أصـبحث محور الدراسـات الحديثة لدى الباحثين العرب ، حيث اتخذها بعض باحثينا مسـلمات فأقاموا عليها دراساتاهم دون العودة للوراء لإثبات الأسبقية للعرب منذ القدم.

الكلمات الدالة: الأفعال اللفظية، التعاون الحواري، التبادل الكلامي، بنية الخطاب.

المقدمة

يعدّ مبدأ التعاون الحواري من المبادئ التي تعتمد عليها نظرية الفعل الكلامي، ويشكل هذا المبدأ العمود الفقري للنشـــاط الكلامي عند غرايس ، إذ إنَّه يمكّن المتخاطبين من ضـــمان اســـتمرار التواصـــل بينهم، لذا يعترف أطراف الخطاب لنفســـه وللآخر بالحق في التناوب على الكلام، لذا فإن انعدام التفاهم بين المتخاطبين سببه غياب ذلك الاعتراف المتبادل منذ البداية.

ويكتسب ـــــ هذا المبدأ وما يتفرع عنه ـــــ بعدا اجتماعيا وأخلاقيا، إذ يساعد في التحكم في العلاقات الاجتماعية، إذ نجد إنَّ طغيان المصالح الخاصة بين المتخاطبين قد يعرض هذا المبدأ إلى خطر.

وقد لاحظنا أنَّ هذا المبدأ الذي قال به المحدثون الغرب قد تجذرت اصـــوله عند العرب منذ القدم، لذا تناولنا دراســته عند الامام الغزالي كاشــفين عن معرفة الامام الغزالي به واعتماده عليه في شرح علاقات البشر ببعض وتنظيم المجتمع اعتمادا على هذا المبدأ.

ـ التبادل الكلامي وصياغة مبدأ التعاون:

يعد الخطاب بنية تفاعلية تقوم على مبادئ وتحقق هذه المبادئ عند اجتماعها فائدة تبعاً للغاية والوظيفة المتوخاة من الخطاب، فالتبادل الكلامي يتوقف على ما يجنيه المتكلم والمســـتمع أثناء الخطاب "إذا كان للشخصين فائدة في ممارستهما للكلام، فإنَّ كل طرف منهما سيجني ثمار ذلك إذا تحقق التبادل، وعكس ذلك مآله الفشل ، لذا فإنَّ هناك اشتراكاً في الربح والخسارة ، وهذا ما يسمح لنا بالقول إنَّ تبادل الكلام نشاط اجتماعي متحقق"(بلخير 2003م).

وقد تناولت الكتابات النقدية الحديث عن الاســـتلزامات التكاملية للحوار مرتبطة في معظم الأحيان بالفيلســـوف بول غرايس من خلال المحاضـــرات التي ألقاها أول مرة في جامعة هارفارد الأمريكية ضمن الندوة القرائية لوليام جيمس في تلك الجامعة المذكورة ، وهي تنص على أمر ذي أهمية يتمثل في ملاحظته اللغات الطبيعية فـــــــ"تقود سير التحاور مجموعة من الافتراضات والتقديرات الكامنة في كفاية المتحاورين والناتجة عن اعتبارات عقلية مهمتها أنها توجه الاستعمال اللغوي الحواري الفعّال نحو تحقيق أهدافه التعاونية "(أدراوي2011م).

لذا فالعلاقات المنطقية التي تنتظم الملفوظات تتحكم فيها جملة من القواعد والمبادئ تعمل على رسـم الإجراءات اللازمة التي ينبغي أن يتخذها كل من المتكلم والسـامع في تيسـير العملية الحوارية ، وبالتالي نجاح العملية التواصلية في المجتمع.

وتنتظم هذه القواعد تحت مبدأ تداولي للتحاور أطلق عليه غرايس" مبدأ التعاون" وذلك في بحثه الموسوم " المنطق الحواري" الذي عُدّ أهم مبدأ تعتمد عليه نظرية الفعل الكلامي.

فهو مبدأ ذو طبيعة اجتماعية اخلاقية ، إذ يســـاعد في التحكم العضـــوي في العلاقات الاجتماعية ، إذ نجد أنَّ طغيان المصـــالح الخاصـــة بين المتخاطبين قد يعرض هذا المبدأ إلى الخطر . ويقوم هذا المبدأ على فرضـية مفادها " إنَّ التفاعلات الحوارية تبلغ غايتها تبعاً للتعاون القائم بين الأطراف"(بن عيســـى 1999م)، ويروم إلى تعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف المرجو من الخطاب ، وقد يكون هذا الهدف محدداً قبل دخولهما عملية التخاطب أو يحصل تحديده أثناء هذه العملية (عبد الحمن 1998م).

فهناك اعتبارات توجه الاستعمال اللغوي الذي لا يكون اعتباطياً، ومهمة هذه الاعتبارات توجيه الاســـتعمال اللغوي الفعال نحو تحقيق أهداف تعاونية فهو ينص على المبدأ الآتي " ينبغي أن تكون مسـاهمتك الحوارية بمقدار ما يتطلب منك في مجال يتوسـل إليه بهذه المسـاهمة ، تحدوك غاية الحديث المتبادلة أو اتجاهه ، أنت ملزم بأحدهما في لحظة معينة"(بن عيســـى 1999م) وبذلك افترض منذ البدء وجود تعاون بين أطراف الحوار على تحقيق المطلوب ، فعلى الاشخاص المتخاطبين احترام القاعدة التي تواضعوا عليها "وهو يشبه الى حد بعيد وضع الشاهد أم القاضي ، إنه مجبر على الإجابة ، لأنه إذا رفض ذلك سيكون مآله ما لا يحمد عقباه ، إذ يتعرض لرادع من قبل القاضـــي .... لكن هذا الردع يختلف عن ذاك الذي يكون إذا رفض الإجابة عن ســـؤال أراد فيه صاحبه معرفة مكان محطة أو عنوان شخص "(بلخير 2003م) فالردع هنا يكون نفسياً.

ـ قواعد مبدأ التعاون :

من فلســـفة كانت اســـتلهم غرايس قواعد مبدأ التعاون الحواري التي اتخذت شـــكل المســـلمات (ارامينكو)، والتي حددها على النحو الآتي (أدراوي 2011م و صحراوي 2008م) :

1. قاعدة الكم: تعد حدّاً دلاليا القصـــد منه الحيلولة دون أن يزيد أو ينقص المتحاورون من مقدار الفائدة المطلوبة، وتتفرع بدورها إلى:

أ. لـــتـــكـــن إفـــادتـــك لـــلـــمـــخـــاطـــب عـــلـــى قـــدر حـــاجـــتـــك.

ب. لا تجعل إفادتك تتجاوز حد المطلوب.

2. قاعدة الكيف: القصـد منها منع ادعاء الكذب أو إثبات الباطل، ولهذا يطلب من المتكلم ألا يورد من العبارات سوى التي وقف على دليل يثبت صدقها، وقد تم تفريعها إلى:

أ. لا تقل ما تعلم خطأه.

ب. لا تقل ما ليس لك عليه دليل.

3. قاعدة العلاقة أو الورود الملاءمة: وهي بمثابة حد مقصـــدي، الهدف منها منع المتكلم من أن ينزلق إلى مقاصـد أخرى مخالفة لتلك التي اسـتهدفها الخطاب، أي يراعي علاقة المقال بالمقام والمناسبة بينهما في كل مرحلة، أي وجوب تعلق الخبر بالمقام.

4. قاعدة الجهة: وهي من أكثر القواعد احتواء للتوجيهات من حيث كونها لا ترتبط بما قيل ؛ بل بما يراد قوله، والطريقة التي يجب أن يقال بها،، لأنَّها تمثل مرحلة اصـــابة الهدف من الحوار، لغرض تجنب الاضـــطراب والملل والايجاز المخل في القول، فهي ترتبط بقاعدة التزام الوضوح، وتتفرع إلى:

أ. لتحترز من الالتباس.

ب. لتحترز من الإجمال.

جـ. لتتكلم بإيجاز.

د. لترتب كلامك.

تستهدف القواعد المذكورة أعلاه . من وجهة نظر غرايس . غاية واحدة تتمثل في " ضبط مسار الحوار بحيث يؤكد على أنَّ احترام هذه القواعد، بالإضـــافة إلى المبدأ العام، هو الســـبيل الكفيل بجعلنا نبلغ مقاصدنا" (أدراوي 2011م) .

وفي هذا المضـمار يلاحظ أنَّ هذه المبادئ " ترسـم للمشـاركين ما يجب عليهم أن يقوموا به، لكي يتم التخاطب بالطريقة المُثلى من التعاون والعقلانية والفعالية، بالطبع هذا لا يعني أنَّ عليهم أن يتبعوا القواعد المذكورة حرفياً في كل الاوقات .... بل المقصـود من ذلك ؛ أنه حتى عندما لا يجازي المخاطب ما ترسـمه القواعد المذكورة، يظل السـامع يفترض خلافاً للظاهرب، أن المتكلم ما زال يأخذ بهذه القواعد ولو على مستوى أعمق، حتى يتسنى له التواصل إلى معنى ما"(فاخوري 1989م). لأنَّ غاية ما يهم المتكلم هي تحقيق هدفه من الخطاب، وبعد العناية بالعلاقات، وتســاعد الإســتراتيجية التوجيهية على إنجاز الأفعال من خلال تطبيق مبدأ الســلطة بين طرفي الخطاب ودرجة التفاوت فيما بينهما.

هكذا كان غرايس يبتغي بقواعده التخاطبية أن ينزلها منزلة الضـــوابط التي تضـــمن لكل مخاطبة إفادة تبليغ الغاية في وضـــوح تام بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معان صريحة وحقيقية، إلا أنَّ طرفي الخطاب قد يخالفان بعضا من هذه القواعد مع الحفاظ على مبدأ التعاون. وإذا وقعت هذه المخالفة انتقلت العبارة من ظاهرها الصـريح إلى ما يسـمى بالدلالة المســتلزمة. إنَّ الهدف الذي توخاه غرايس من خلال مبدأ التعاون وقواعده، هو إعطاء نظرة عن التواصـــل والطريقة المثلى المؤدية إلى إنجاحه، وبالتالي التنبيه على مظاهر المعنى التي لا تحكمها قواعد لغوية، بل يحكمها انجاز الملفوظ في سـياق معين مبني على أسـاس احترام بعض المبادئ العامة للتواصل.

النقد الموجه لمبدأ غرايس:

لا يخفى أنَّ مبدأ التعاون التخاطبي قد فتح بابا واســـعاً في تطوير التداوليات اللغوية وتنويع الدراسات المتعلقة بها، إذ أنه حينما صاغ هذا المبدأ وصاغ معه بعض القواعد، فإنَّه ترك الباب مفتوحاً لكي تنضاف قواعد أخرى ، كما أنه أشار إلى أنَّ التخاطب يبقى مجرد حالة خاصة من حالات استعمال هذه القواعد ، إذ يمكن التوسل بها لمعالجة نماذج التواصل الاخرى

وقد كانت هذه القواعد محط انتقادات وتعديلات وإضافات واختزالات وكلها تهدف إلى تطوير هذا المبدأ العام لكي يستجيب لمستجدات أخرى أبانتها علوم مختلفة.

وإذا تتبعنا هذه الانتقادات فســـنجد أنَّ أغلبها تذهب الى الإقرار بأنَّ النموذج التخاطبي عند غرايس " لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية التي تتوفر على دلالة أكبر مما شـــكل حقل اهتماماته " (الباهي 2004م) ، فضـــلا عن " أنَّه أســـقط الجانب التهذيبي من اعتباره ، واكتفى فقط بجانب التبليغ في التحاور" (عبد الرحمن 1994م) .

وقد " ادعت لايكوف أنَّ قواعد التأدب كلية في طبيعتها وعددها بحيث تأخذ بها كل المجتمعات البشـرية كما تأخذ بها كل المجتمعات اللغوية داخل المجتمع الواحد، أما ما نشـاهده من الاختلاف في التأدب فلا يتعلق إلا بترتيب هذه القواعد فيفضـــل بعضـــها على بعض" (عبد الرحمن 1998م) ، لذا اطلقت لايكوف مبدئا جديداً مكملاً لمبادئ غرايس وهو " مبدأ التهذيب " (أدراوي 2011م) من قبيل " لتكن مهذبا" ، فما وقع في باب التهذيب الذي ذكره هؤلاء ، إنما جعله غرايس ضمن مبدأ الكم ، أو التأدب الأقصى .

فيما أضـاف جورج ليتش مبدأ سـماه " مبدأ التأدب الأقصـى " متضـمناً مجموعة من القواعد التي أضافها إلى مبدأ التعاون الحواري (أدراوي 2011م).

ثم جاء طه عبد الرحمن فكشـف عن الثغرات التي تعاني منها هذه القواعد، فاقترح مبدأ يسـد هذا النقص سماه " مبدأ التحقق واعتبار الصدق"، والذي نص على " لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك " (عبد الرحمن 1998م) . ويقوم هذا المبدأ على عنصـــرين يكمل أحدهما الاخر " أما الأول فهو نقل القول المتصـــل بالجانب التبليغي في الخطاب، وأما الثاني فهو العمل بالقول المرتبط بالجانب التهذيبي " (عبد الرحمن 1994م). إنَّ مجمل هذه الانتقادات جاءت نتيجة حتمية لإســـاءة فهم لمقولة غرايس ، إذ أنَّه لم يغب عن باله هذه المبادئ التي ادعى اصـــحابها أنَّها مكملة لما أقره غرايس ولم يأخذ بنظر الاعتبار مقولته الشـــهيرة التي أجمل فيها الحديث عن مكملات مبدأ التعاون ، فقال بعد أن ذكر قواعد مبدأ التعاون :" هناك أنواع شـــتى لقواعد أخرى جمالية واجتماعية واخلاقية ، من قبيل لتكن مؤدبا ، والتي يتبعها عادة المتحاورون في أحاديثهم والتي قد تولد معان غير متعارف عليها" (أدراوي 2011م) .

لذا يمكن القول إنَّ المبادئ التي أدعى اصـحابها أنها مكملة لمبدأ التعاون ، هي في الحقيقة لا تعدو أن تكون شرحا أو توضيحا لما قصده غرايس في مقولته الموجزة.

وما يهمنا في هذا السياق هو أنَّ تحليله للغة الحوار يهدف إلى اظهار القواعد التي تحكمه ، وهي ذاتها القواعد التي تحدد المعنى.

تأصيل مبدأ التعاون الحواري في فلسفة الغزالي(ت505هـ) :

لقد عرف العلماء العرب القدماء ــ وفي مقدمتهم الامام الغزالي ــ مبدأ التعاون الحواري ، فقد دعته الفلسفة الاسلامية التي انطلق منها وحديثه عن تنظيم المجتمع الى ذكر قسم كبير منها ، وذلك في معرض حديثه عن "آفات اللسان " بوصفها من أقبح مساوئ الاخلاق ، كما أفضى به الاشتغال بأسباب الخروج من هذه الآفات من أجل تحصيل مسألة التحلي بمكارم الاخلاق ، ويمكن أن نستعرضها هنا مقسمين إياها على وفق قواعدها ، وعلى النحو الآتي :

اولاً : قاعدة الكم : التي تنص على تحقيق من الكلام مقدار الفائدة المطلوبة ، وقد ذكر الغزالي ذلك في مواضع عدة ، فقال : " فضول الكلام ؛ هو أيضا مذموم ، وهذا يتناول الخوض فيما لا يعني ، والزيادة فيما يعني ،على قدر الحاجة ؛ فإنَّ من يعنيه أمر يمكنه أن يذكره بكلام مختصر ، ويمكنه أن يجسمه ،ويقرره ، ويكرره" (الغزالي 1939م) ، وقال نقلا عن ابن مسعود : " أنذركم فضول كلامكم ، حسب أمرئ من الكلام : ما بلغ به حاجته" (الغزالي 1939م).

فهذا يقع ضمن فضول الكلام الذي لا فائدة منه ولا حاجة إليه .

يقول الغزالي في معرض حديثه عن الآفة الأولى من آفات اللسان: " الكلام فيما لا يعنيك، أعلم أنَّ أحسن أحوالك ؛ أن تحفظ ألفاظك من جميع الآفات .... وتتكلم فيما هو مباح، لا ضرر عليك فيه ، ولا على مسلم أصلا، إلا أنك تتكلم بما أنت مستغن عنه ، ولا حاجة بك إليه ، فإنك مضيع به زمانك ، ومحاسب على عمل لسانك ، وتستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير " (الغزالي 1939م).

ويقول أيضا محذرا من الخوض في الباطل: " وأنواع الباطل لا يمكن حصرها؛ لكثرتها وتفننها ، فلذلك لا مخلص منها ؛ إلا بالاقتصار على ما يعني من مهمات الدين والدنيا "(الغزالي 1939م) .

ومما يقع في هذا الباب ما ذكره الغزالي بشأن المزاح المنهي عنه ؛لأنَّه يتجاوز الحد المطلوب ، فقال : " أما المزاح فمطايبة ، وفيه انبساط وطيب قلب ، فلم ينهى عنه ، فاعلم أن المنهي عنه ؛ الإفراط فيه ، أو المداومة عليه ، أما المداومة ؛ فلأنه اشتغال باللعب والهزل فيه ، واللعب مباح ، ولكن المواظبة عليه مذمومة ، وأما الإفراط فيه ؛ فإنّه يورث كثرة الضحك ، وكثرة الضحك تميت القلب ، وتورث الضغينة في بعض الاحوال "(الغزالي 1939م) .

ومما يتجاوز حد الكم ما ذكره الغزالي في باب الخصـــومة ، لأنَّ الكلام بين المتخاصـــمين يجاوز فيه صـــاحبه قدر الحاجة ، فقال : " إنَّ هذا الذم يتناول الذي يخاصـــم بالباطل ، والذي يخاصـــم بغير علم ، مثل وكيل القاضـــي ، فإنَّه قبل أن يتعرف أنَّ الحق في أي جانب هو ، يتوكل في الخصـــومة ، من أي جانب كان ، فيخاصـــم بغير علم ، ويتناول الذي يطلب حقه ، ولكنه لا يقتصر على قدر الحاجة ، بل يظهر اللدد في الخصومة "(الغزالي 1939م) .

وهذا عين ما قصـــده غرايس حين تحدث عن قاعدة الكم واشـــترط عدم تجاوز الحد المطلوب من الكلام.

ثانيا: قاعدة الكيف : وهي القاعدة الثانية من قواعد التعاون الحواري التي ذكرها غرايس ، وتنص على أن لا تقل ما تعتقد أنه غير صـــحيح ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه ، ويدخل في هذا الباب ما ذكره الغزالي وعدّه المحدثين ضـــمن باب " التأدب الأقصـــى " ، فقال عند حديثه عن الجدل :" والجدل مقوٍ لهذه الصـــفات المهلكة ، وهذا مجاوز حد الكراهة ، بل هو معصـــية مهما حصـــل فيه ، إيذاء الغير ولا تنفك الممارة عن الإيذاء ، وتهيج الغضـــب ، وحمل المعترض عليه على أن يعود فيضـــر كلامه ، بما يمكنه من حق أو باطل ، ويقدح في قائله بكل ما يتصـــور "(الغزالي 1939م) .

ويندرج ضـــمن هذه القاعدة ما ذكره الغزالي في الآفة الثالثة عشـــر وهي " الوعود الكاذبة " لافتقارها إلى معيار الصحة ، فقال محذراً :" فإنَّ اللسان سباق إلى الوعد ثم النفس ربما لا تسمح بالوفاء فيصير الوعد خلفاً ، وذلك من أمارات النفاق " (الغزالي 1939م) .

كما دعا إلى ترك الإنكار والاعتراض على كلام الغير، قال: " كل كلام سمعته فإنَّ كان حقاً فصـــدق به ، وإن كان باطلا أو كذبا ، ولم يكن متعلقاً بأمور الدين ؛ فاســـكت عنه"(الغزالي 1939م) .

ثالثا : قاعدة الملاءمة / العلاقة : وهو أن تجعل كلامك ذا علاقة مناســـبة بالموضـــوع ، ولهذا المبدأ مظهران ، وهما أنّ إسهامك يرتبط بمحور بعينه ويكون هدف بعينه .

ويقع في هذا الباب ما ذكره الغزالي في الآفة الخامسة ، مما يتعلق بالخصومة ، وما تتضمنه من الابتعاد عن الهدف والغرض ، فقال :" فالمراء طعن في كلام الغير بإظهار خلل فيه من غير أن يرتبط به غرض ســوى تحقير الغير وإظهار مزية الكياســة "(الغزالي 1939م) وبهذا يفقد الكلام مبدأ الملاءمة ويبتعد عن الغرض.

رابعا : قاعدة الجهة أو الطريقة : وهو أن تكن واضـــحا ، ومحددا، فتجنب الغموض واللبس ، وأوجز ورتب كلامك.

وقد التفت الامام الغزالي إلى هذه المسـألة ، فذكر في حثه المخاطب على ترك الغموض واللبس في الكلام ، فقال في حديثه عن الآفة السادسة : " التقعر في الكلام ؛ بالتشدق ، وتكلف السجع، والفصـاحة ، والتصـنع فيه بالتشـبيهات، والمقدمات ، وما جرى به عادة المتفصـحين ،المدعين للخطابة ، وكل ذلك من التصنع المذموم ، ومن التكلف الممقوت "(الغزالي 1939م) ، ثم يشرح الواجب على المتكلم التزامه ، فيقول :" بل ينبغي أن يقتصـر في كل شـيء على مقصـوده، ومقصود الكلام ؛ التفهيم للغرض ، وما وراء ذلك تصنع مذموم ، ولا يدخل في هذه تحسين ألفاظ الخطابة ، والتذكير من غير إفراط وإغراب ، فإنَّ المقصـود منها ؛ تحريك القلوب ، وتشـويقها وقبضـها وبسـطها ، فلرشـاقة اللفظ تأثيره فيه، فهو لائق به ، فأمَّا المحاورات التي تجري لقضـاء الحاجات ، فلا تليق بها؛ السـجع ، والتشـديق ،والاشـتغال به، من التكلف المذموم ، ولا باعث عليه ؛ إلا الرياء وإظهار الفصاحة ، والتميز بالبراعة وكل ذلك مذموم "(الغزالي 1939م) .

ويدخل في ذلك حديثه عن البيان، بعد أن ذكر حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – عن النهي عن البذاء والبيان :"فيحتمل أن يراد بالبيان ؛ كشف ما لا يجوز كشفه ويحتمل العوام أولى من المبالغة في بيانه إذ قد يثور من غاية البيان فيه ،شـكوك ووسـاوس ،فإذا أجملت بادرت القلوب إلى القبول ،ولم تضطرب ولكن ذكره مقروناً بالبذاء"(الغزالي 1939م) .

ومن مكملات هذه القاعدة عنده، إنّه ذكر الأسـباب التي تؤدي إلى الإخلال بقيمة الكلام ، فقال:" والطعن في كلام الغير ؛ تارة يكون في لفظه ، بإظهار خلل فيه من جهة النحو ، أو من جهة اللغة ، أو من جهة العربية ، أو من جهة النظم والترتيب ؛ بسـوء تقديم أو تأخير ، وذلك يكون تارة من قصور المعرفة ، وتارة يكون بطغيان اللسان ، وكيفما كان فلا وجه لإظهار خلله"(الغزالي 1939م) .

وبهذا يكون الغزالي مدركاً لمبدأ التعاون وقواعده التي قال بها غرايس .

فالملاحظ أنَّ الشـرط الاخلاقي يكتسـي أهمية في العملية الحوارية ، في سـعي نحو تجريد الخطاب من الكلمات النابية والتهم المجانية ، فكان لزاماً على المحاور إذا أراد أن يرتقي بحواره إلى المراتب العلى ويكون بذلك ناجحاً، أن يراعي مجمل ما ذكره الإمام الغزالي وما دعا إليه غرايس ، فالإقرار بمبدأ التهذيب كان واضحاً جدا في فلسفة الرجلين.

المصادر والمراجع

- أدراوي. ع (2011م) الاسـتلزام الحواري في التداول اللسـاني، ط1 الجزائر: منشـورات الاختلاف ص 98 – 118.
- أرمينكو. ف ، ترجمة علوش . س، المقاربة التداولية ، دار الانماء القومي ص 55.

- الباهي. ح (2004م) الحوار ومنهجية التفكير النقدي، المغرب : افريقيا الشـــرق ، ص 131.
- بلخير. ع (2003م) تحليل الخطاب المسرحي في ظل النظرية التداولية، ط1، الجزائر: منشورات الاختلاف ص 102
- بن عيســـى. أزابيط (ن1999م) نظرية غرايس والبلاغة العربية، ع13، مكناس ، مجلة كلية الآداب ص 46،74.
- رشـــيد. ر (2000م) الدلالات الاســـتلزامية في اللغة العربية عند بول غرايس، ع280، مجلة الفيصل ص 52
- الشـهيري. ع (2004م) اسـتراتيجية الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1 ، بيروت : دار الكتاب الجديد المتحدة ص96.
- صـــــحراوي. م (2008م) التداولية عند العلماء العرب ،ط1 ، الجزائر : دار التنوير للنشر والتوزيع ص34_ 35.
- عبد الرحمن. طـه (1998م) اللســـــان والميزان أوالتكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، ص 49، 121،241
- عبد الرحمن. طه (1994م) مفهوما لتخاطب بين مقتضـــى التبليغ ومقتضـــى التهذيب، ع1، بنيملال، مجلةالآداب ، ص45، 75_ 85.
- فاخوري. ع (1989م) الاقتضاء في التداول اللساني، ع3، عالم الفكر، ص 147.
- الغزالي. م (1939م) إحياء علوم الدين، مصـر، شـركة مكتبة ومطبعة مصـطفى البابي الحلبي ، ص 111_129.

References

- Adrawi, P (2011 AD), Dialogue Implication in Linguistic Deliberation, 1st edition, Algeria: Al-Ikhtif Publications, pp. 118-98.
- Armenko F., translated by Alloush. Q, The deliberative approach, Dar Al-Anma Al-Qawmi, p. 55.
- Al-Bahi H. (2004 AD) Dialogue and the Methodology of Critical Thinking, Morocco: East Africa, p. 131.
- Belkhir, P. (2003 AD) Analysis of theatrical discourse in light of the deliberative theory, 1st Edition, Algeria: Al-Ikhtif Publications, p. 102

•Bin Isa. Azayet (No. 1999 AD) Grace's Theory and Arabic Rhetoric, p. 13, Meknes, Journal of the College of Arts, pp. 46, 74.

- Rashid. R (2000 AD) The Required Significances in the Arabic Language by Paul Grace, p. 280, Al-Faisal Magazine, p. 52
- the famous. A (2004 AD) The Discourse Strategy, a Pragmatic Linguistic Approach, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Jadeed Al-Muttahidah, p. 96.

• desert. M (2008 AD) Deliberative among Arab Scholars, 1st Edition, Algeria: Dar Al-Tanweer for Publishing and Distribution, p. 34_35.
•Abdulrahman . Taha (1998 AD) The Tongue and Balance or Mental Reproduction, 1st edition, The Arab Cultural Center, pg. 49, 121,241
•Abdulrahman. Taha (1994 AD) The concept of communication between the requirements of reporting and the requirements of discipline, p. 1, BaniMellal, Journal of Arts, pg. 45, 75_85.
• Fakhoury. A. (1989 AD) Al-Iqtidaa fi Al-Linguistic Deliberation, P. 3, The World of Thought, p. 147.
• Al-Ghazali. AD (1939 AD) Revival of Religious Sciences, Egypt, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Printing Company, pp. 111_129.